

البحوث المنشورة للأستاذ الدكتور / عادل كمال خضر

# مج الأطفال المعاقين في المدارس العادية

دكتور

عادل كمال خضر

أستاذ علم النفس الإكلينيكي والتحليل النفسي  
كلية الآداب - جامعة بنها

القاهرة

١٩٩٥

• بحث منشور في مجلة علم النفس - تصدر عن الهيئة المصرية  
العامة للكتاب - العدد (٣٤) - ١٩٩٥ ، ص ٩٨ - ١٠٩

• مقدمة :

بعد مرور عدة عقود من التعليم الذي يقوم على العزل والمؤسسات المنفصلة المخصصة للتلاميذ المصابين بإعاقات خطيرة ، أصبحت معظم البلدان المتقدمة تمر اليوم بمرحلة انتقال من نظام العزل في التعليم والرعاية إلى نظام الدمج الكامل كلما أمكن ذلك ( ٨ ) .

ومع التسليم بأن هناك فروقاً فردية ، قد تكون مبرراً قوياً لعزل الأطفال المعاقين في مدارس خاصة ، فإن هذا لا يتناقض مع سياسة دمج هؤلاء الأطفال في المدارس العادية ، لأن الهدف من الدمج أساساً هو العمل على تقليل هذه الفروق . ومن ثم فهناك ضرورة لإجراء الدمج من أجل تحقيق التقدم للأشخاص المعاقين ، هذا التقدم المرغوب فيه هو في الواقع مازال محدوداً وذلك بسبب عدم إتاحة النظام المدرسي " العادي " الفرصة للأطفال المعاقين كي يتحدوا الإعاقة . فهؤلاء الأطفال يستبعدون دوماً من المدرسة العادية لكونها لا تناسبهم وتفشل في مقابلة حاجاتهم ، وهذا لا يعد فشلاً للطفل المعاق بقدر ما هو فشل للمدرسة ، وإذا ما رغبتنا في تحقيق تقدم حقيقي للأطفال المعاقين فلا بد بداية أن نعترف بهذا الفشل ونسجله ، وأن نعمل من خلال سياسة الدمج على إعادة تنظيم المدارس بهدف إنشاء مدرسة عامة توفر مختلف أشكال التعليم التي تتلاءم مع القدرات المتباينة والاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع داخل نظام تعليمي واحد ملائم ( ٢١ ) .

إن الخدمات التعليمية المخصصة للأطفال المعوقين في حالة تغير وتقلب في غالبية بلاد العالم . وفي العديد من مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب المحيط الهادي أصبح التعليم المنفصل للمعوقين وغير المعوقين موضع شك ، وهناك محاولات لتلبية الحاجات الخاصة في المدارس العادية ( ٥ ) . حيث يتم في الوقت الراهن في العديد من دول

العالم " وخاصة المتقدمة " دمج التلاميذ المصابين بإعاقات خطيرة من الناحيتين الجغرافية والتربوية في صفوف المدارس العادية كلما أمكن ذلك ، وحتى في حالة التلاميذ المصابين بإعاقات خطيرة تحول دون الدمج الكامل ، وتحتّم في نفس الوقت أن يتم تعليمهم في صفوف مستقلة فإنه يتم توفير صفوف مستقلة داخل المدرسة العادية بحيث يقترن ذلك باتصالات منظمة ومخططة مع أقرانهم غير المعاقين ، وذلك من منطلق أن المصلحة التربوية للتلاميذ يجب أن تكون لها الأولوية على المتاعب الإدارية الناجمة عن القرارات المتعلقة بنظام الخدمة داخل المدارس العادية ( ٨ ) .

### • في معنى الدمج وسياسته لدى بعض الدول التي أخذت به :

بالرغم من أن هناك عدداً قليلاً من الدول قد أخذت بأسلوب دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية ، فإن المعلومات لا تزال محدودة عن طبيعة سياسة الدمج وإجراءات تنفيذها ، ومن الواضح أن عملية الدمج لها معان كثيرة مختلفة باختلاف البلدان التي تتبع سياسة الدمج .

ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية يبدو أن الدمج يأخذ شكل إمداد المدارس الخاصة والتلاميذ بتعليم يتناسب مع حاجاتهم ، وتيسير كل الإجراءات التي تجعل المدرسة مجهزة بقدر الإمكان لحياة الراشدين ، بينما في فنلندا فإن الدمج يعني توفير وتجهيز مكان يدمج فيه جميع الأطفال داخل النظام التعليمي العام . وفي كوستاريكا يتم ملاءمة مناهج التعليم كي تتناسب مع متوسطي الإعاقة ، حتى تيسر عملية الدمج . وفي كوبا وسلفادور وبيرو يقومون بتحويل التلاميذ من المدارس الخاصة إلى المدارس العادية متى كان الوقت مناسباً . وفي الأرجنتين وفنزويلا يتم إمداد التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة الموجودين في المدارس العادية بالتدعيم والمعونة اللازمة بواسطة مدرسين من مدارس خاصة أو متخصصين آخرين

يقومون بزيارة المدرسة بشكل منتظم ، وفي النرويج ونيوزيلندا يعد الدمج مبدأ أساسياً ، حيث يتم تعليم التلاميذ المعاقين داخل فصول المدرسة العادية جنباً إلى جنب مع أقرانهم العاديين ، وعندما يكون العزل شيئاً محتملاً ، فإن ذلك يكون لفترة محددة ، على أن يتم استدمج المعاق مرة أخرى داخل أنظمة التعليم العام عندما يكون ذلك ممكناً ( ٢١ ) ، وقد خطت إيطاليا تجربة ناجحة نحو دمج المعاقين في المدارس العادية والمجتمع عامة ، حيث أن دمج الأطفال المعوقين قد فرضه التشريع الذي أغلقت بمقتضاه المدارس الخاصة ، وهناك خطى مماثلة في أسبانيا ( ٥ ) .

ونستطيع في الوقت الراهن أن نجد مجموعة متنوعة تنوعاً كبيراً من محاولات الدمج في مختلف البلدان ، وتقوم السلطات المدرسية في بعض المناطق بنقل التلاميذ من المدارس الخاصة المعزولة فعلياً واجتماعياً إلى مدارس تقع بالقرب من المدارس الابتدائية العادية على أساس أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة المبادلات الاجتماعية والثقافية بين المدرستين وتلاميذهما .. ويتمثل أحد الحلول الأخرى في وضع صفوف مستقلة للتلاميذ المعاقين داخل المدرسة الابتدائية نفسها ، بغية تضيق شقة المسافة الفعلية التي تفصل المدرسة المنعزلة ، ولكي نيسر على التلاميذ المعاقين أن يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية للمدرسة الابتدائية ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدر من التعليم المنفصل لهؤلاء التلاميذ ( ٨ ) .

وثمة حل بديل آخر هو أن ينتظم الأطفال المعوقون في صفوف عادية جنباً إلى جنب مع الأطفال العاديين في نفس الفصل الدراسي بالمدرسة العادية ، على أن تبذل الجهود لضمان حصول الطفل والمعلم في آن واحد على مساندة مهنية رفيعة المستوى من قبل معلمين أخصائيين ، وفي حالات أخرى يمضي الطفل جزءاً من النهار في المدرسة المتخصصة وجزءاً آخر في مدرسة عادية ( ٥ ) .

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأن هناك نمطين لعملية دمج الأطفال المعاقين بالمدارس العادية ، وذلك على النحو التالي :

• **النمط الأول : هو الدمج الكامل :** ويسمى أحياناً نموذج " عدم الرفض "

وهذه الأنظمة التعليمية تضع الأطفال شديدي الإعاقة في المدارس العادية ، حيث توفر لهم منابع إضافية للرعاية والتعليم بشكل مثالي .

• **النمط الثاني : هو الدمج الجزئي :** وهناك نوعان من الأنظمة التعليمية

داخل هذا الإطار : أولاً : هذه الأنظمة التي تخصص إحدى الفصول الدراسية للأطفال المعاقين داخل المدرسة العادية حيث يحصلون فيها على برامجهم التعليمية الخاصة بهم ، و ثانياً : هذه الأنظمة التي تتيح للأطفال المعاقين الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الخاصة أن يقضوا بعضاً من يومهم المدرسي داخل المدرسة العادية ( ٢٠ ) .

وبالرغم من المعاني المختلفة للدمج باختلاف النظم إلا أن ذلك لا يمثل مشكلة مادام هناك وعي بأن الدمج هو عبارة مختزلة للإشارة إلى عملية دينامية تستهدف إصلاح النظام التعليمي بكامله ، وتوفير تعليم ملائم لكافة التلاميذ ، وينبغي الترحيب بالتركيز على الدمج في إطار أي منظور يعلق أهمية على تكافؤ الفرص للجميع ، ويسعى إلى فك طوق العزلة عن المستبعدين من النظام العام ( ١ ) .

• **دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية ... لماذا ؟**

تشير التقديرات الواردة في سلسلة من التقارير الدولية إلى أن ١٠ ٪ من سكان العالم معوقون ، وقد تبين أن هذه النسبة ترتفع عن ذلك في البلدان النامية ، حيث تصل إلى ١٥ ٪ بل ٢٥ ٪ في بعض المناطق من دول العالم الثالث ( ٤ ) ، وهذه التقارير تعد

بمناخ ناقد للخطر لمدى الكارثة التي سوف نواجهها في مستقبل حياتنا بفقد نسبة ليست بالقليلة من سكان المجتمع ، تعيش في عزلة عن مجريات الأمور ، ولا يسعى المجتمع نحو إشراكها في حياته العامة .

ومن جهة أخرى هناك قصور واضح في مواجهة التحدي ، إذ تقدر منظمة الصحة العالمية بأن الخدمات التي تقدمها المدارس الخاصة في الوقت الراهن لا تلي سوى نسبة تتراوح بين ١ ، ٢ في المائة من احتياجات الأشخاص الذين هم بحاجة إلى التأهيل في البلدان النامية ( ٢ ) .

وقد ترتب على إدراك حجم المشكلة وعلى زيادة التقدير لصواب مبادئ نقل إعادة التأهيل إلى البيئة العادية ودمجها فيها وإشراك جميع المعنيين بها ، زيادة أهمية الدور الذي ينبغي أن يؤدي داخل نظام المدارس العادية ، ذلك أن الاحتياجات التعليمية والتدريبية لغالبية الأشخاص المعوقين لا يمكن تلبيتها في المدارس الخاصة وحدها ( ٤ ) ، وبالرغم من جميع النوايا الإنسانية والتربوية الطيبة التي تنطوي عليها تقاليد التعليم المنفصل ، فإنه يوجد خطر كبير يتمثل في أن الحماية المفرطة قد تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الغير في التعلم ( ٨ ) .

ولعل أهم الأسباب الداعية إلى دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية ، بالإضافة إلى ما سبق ما يلي :

١- إنه يتماشى مع حقوق الإنسان الأساسية ، حيث أنه يعترف بالمعاقين كأشخاص لهم حقوق ويقلل من إمكانية النظر إليهم باعتبارهم وصمة عار ( ٢٠ ) فالتأكيد على الدمج يعني الترحيب بالجميع وأنه من القيم الخلقية أن تكون الفرص متساوية للجميع ،

والعمل نحو وقف التمييز العنصري تجاه أولئك المعزولين عن المجرى الأساسي للحياة ( ٢١ ) .

٢- في سياق " التعليم للجميع " ينبغي احترام ممارسة الحق الأساسي في التعليم المعترف به رسمياً بوصفه حقاً من حقوق كل إنسان ، ويؤكد مبدأ التعليم للجميع على الحق في تعليم يناسب الاحتياجات الفردية للأطفال بغض النظر عن درجة إعاقتهم أو احتياجاتهم الخاصة . وينبغي أن تلي الموارد المخصصة للتعليم احتياجات جميع الأطفال بغض النظر عن كونهم معوقين أم لا . فللمعوقين الحق في تربية شاملة ومقتربة بخدمات مستمرة ، ابتداء من الكشف المبكر عن الإعاقة ومعالجتها مبكراً ، والتعليم المدرسي والتعليم المهني ، وانتهاء بعيش حياة مستقلة في المجتمع ( ٢ ) .

٣- في الاشتراطات التعليمية والمهنية ، لا يجب بالضرورة أن نهون من البيئات المنعزلة ( ٢٠ ) ، فالعزلة تؤدي إلى العزلة ، وهذا يتناقض مع الهدف من التعليم الذي هو تمكين المرء من الاندماج في المجتمع كعضو فيه ، على أكمل وجه يمكن تحقيقه ، ولاشك فإن مشاركة المعاقين في أشكال التعليم العادية المتاحة للأطفال والشباب سوف يعمل على تيسير تحقيق هذا الهدف السابق ( ٣ ) .

٤- إن حرمان الأطفال المعوقين من فرص المشاركة في نظام التعليم المدرسي العادية في كافة أنحاء العالم . ترتب عليه حرمان الطفل المعاق من حقه في الانتماء إلى المجتمع وفي الإسهام فيه ، على حين أن الإعاقات المختلفة ينبغي أن ينظر إليها على أنها تحد إلى احترام الشخصية الفريدة لكل فرد وإلى البحث عن وسيلة لتيسير عضوية الأطفال المعوقين في مدارسنا وفي المجتمع الأكبر ، والحاجة الخاصة التي ينفرد بها الطفل المعوق هي حاجة إلى أن ينتمي إلى مجتمعه ويكون جزءاً منه لا مبعداً عنه ( ٤ ) .

### • مميزات سياسة الدمج :

لاشك أن سياسة دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية سيكون لها أثر كبير في تغيير اتجاهات العاديين نحو المعاقين ، بل أيضاً تغيير اتجاهات المعاقين نحو العاديين حيث الشعور " بالنحن " وأن هذه السياسة سوف تحيي الأمل لدى كثير من الأسر - وخاصة الفقيرة - نحو إعداد هؤلاء الأشخاص للمشاركة في الحياة بأوسع معانيها ، وبالتالي إحياء القدرة على مواجهة التحدي .

### ونستطيع أن نوجز أهم مميزات سياسة الدمج في النقاط التالية :

١- أن وجود الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في مبنى واحد ، أو فصل دراسي واحد ، يؤدي إلى زيادة التفاعل والاتصال ، ونمو العلاقات المتبادلة بين الأشخاص المعاقين وغير المعاقين ، وأن في سياسة الدمج فرصة طيبة تتاح للطلبة العاديين كي يساعدوا أقرانهم المعاقين ( ١٨ ) .

٢- إن التعليم القائم على دمج الأطفال المعاقين في المدرسة العادية سوف يزيد من عطاء العاملين المتخصصين داخل المؤسسة التعليمية ، فتطبيق سياسة الدمج وبخاصة تعليم التفاعل وأساليب الحوار بين المجموعات النظامية المتعددة ، سيجتنب للأطفال المعاقين الحصول على أقصى منفعة من المساعدة المتاحة لهم من حيث التدريب على حل مشاكلهم وتوجيه ذاتهم ( ١٩ ) .

٣- إن تعليم الأطفال المصابين بإعاقات خطيرة في قاعات دراسة مشتركة ، يُمكنُ التلاميذ المعاقين من أن يلاحظوا كيف يقوم زملاؤهم الأصحاء بأداء واجباتهم المدرسية ، وحل مشكلاتهم الاجتماعية والعملية ( ٨ ) .



٤- أن الأطفال في حاجة إلى نموذج ومثل - من أقرانهم - ليقتدوا به ويتعلموا منه ، والطفل المعاق هو أحوج ما يكون لهذا النموذج والقُدوة ، ولعله يجد هذا النموذج في الطفل العادي فيقوم بتقليد سلوكه ويتعلم منه المهارات المختلفة ( ٧ ) .

٥- من الناحية النفسية أثبتت الدراسات أن لسياسة الدمج أثرًا إيجابيًا في تحسن مفهوم الذات وزيادة التوافق الاجتماعي للأطفال المتخلفين عقلياً عند دمجهم مع الأطفال العاديين ، حيث تبين من هذه الدراسات أن اختلاط الأطفال المتخلفين عقلياً بالأطفال العاديين كان له أثره الإيجابي في تحسن مفهوم المتخلفين عقلياً عن ذاتهم ( ١٠ ) ، كذلك اتضح أن دمج الأطفال المعاقين عقلياً مع الأطفال العاديين في أنشطة اللعب الحر ، قد أدى إلى اندماج الأطفال معاً في لعب جماعي تعاوني (تلقائي) ، وإلى تزايد مضطرب في التفاعل الاجتماعي الإيجابي بينهما ( ٩ ) ( ١١ ) ( ١٢ ) .

### • الاتجاهات المتبادلة للأطفال المتخلفين عقلياً والأطفال العاديين نحو الدمج معاً في بعض نواحي الأنشطة التعليمية :

ما من شك أن أكثر فئات الإعاقة استفادة من سياسة الدمج هي فئة الإعاقة العقلية ، ولذا كان لا بد لنا من الرجوع إليها للتعرف على اتجاهها نحو الدمج مع الأطفال العاديين في بعض نواحي الأنشطة التعليمية المتمثلة في ( اللعب ، الغناء ، الرسم ، الرحلات ، تناول الطعام ، تلقي الدروس ، تكوين صداقات معاً ) ، وكذلك بالمقابل ما هو اتجاه الأطفال العاديين في مشاركة الأطفال المتخلفين عقلياً في هذه الأنشطة التعليمية السابق ذكرها .

لقد قام الباحث الحالي بمحاولة للتعرف على هذه الاتجاهات المتبادلة في الأنشطة التعليمية المحددة سابقاً من خلال استجابات ( ١٨ ) بنتاً متخلفة عقلياً تتراوح أعمارهن بين ١٢ - ١٩ سنة ، كما تتراوح نسبة ذكاهن بين ٢٥ - ٦٦ ، وهن يدرسن بالقسم

دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية

الخاص بكلية رمسيس للبنات ، و ( ٣١ ) بنتاً عادية بالصف الأول الإعدادي بكلية رمسيس للبنات ، وكانت النتائج الإجمالية لاستجاباتهن على استبيان به سبع أسئلة عن نواحي الأنشطة التعليمية السابقة الذكر ، كما تتضح من الجدول التالي رقم ( ١ ) :

جدول رقم ( ١ )

الاتجاهات المتبادلة للبنات المتخلفات عقلياً ( ن = ١٨ ) والبنات العاديات ( ن = ٣١ ) نحو الدمج معاً ، في بعض نواحي الأنشطة التعليمية

| البنات العاديات |    |       |     | البنات المتخلفات عقلياً |    |       |     | الاتجاه نحو                              |
|-----------------|----|-------|-----|-------------------------|----|-------|-----|--|
| %               | لا | %     | نعم | %                       | لا | %     | نعم |  |
| ٢٢،٥٨           | ٧  | ٧٧،٤٢ | ٢٤  | ٢٧،٧٨                   | ٥  | ٧٢،٢٢ | ١٣  | ١- اللعب مع الفئة المقابلة .             |
| ٢٢،٥٨           | ٧  | ٧٧،٤٢ | ٢٤  | ١٦،٦٧                   | ٣  | ٨٣،٣٣ | ١٥  | ٢- الغناء مع الفئة المقابلة .            |
| ٢٥،٨١           | ٨  | ٧٤،١٩ | ٢٣  | ٢٢،٢٢                   | ٤  | ٧٧،٧٨ | ١٤  | ٣- الرسم مع الفئة المقابلة .             |
| ٤١،٩٤           | ١٣ | ٥٨،٠٦ | ١٨  | ٣٨،٨٩                   | ٧  | ٦١،١١ | ١١  | ٤- الاشتراك في رحلات مع الفئة المقابلة . |
| ٦١،٢٩           | ١٩ | ٣٨،٧١ | ١٢  | ٤٤،٤٤                   | ٨  | ٥٥،٥٦ | ١٠  | ٥- تناول الطعام مع الفئة المقابلة .      |
| ٣٥،٤٨           | ١١ | ٦٤،٥٢ | ٢٠  | ٣٣،٣٣                   | ٦  | ٦٦،٦٧ | ١٢  | ٦- تلقي الدروس مع الفئة المقابلة .       |
| ٦١،٢٩           | ١٩ | ٣٨،٧١ | ١٢  | ٣٣،٣٣                   | ٦  | ٦٦،٦٧ | ١٢  | ٧- تكوين صداقات مع الفئة المقابلة .      |

وبالرجوع إلى الجدول رقم ( ١ ) نجد أن اتجاه البنات المتخلفات عقلياً نحو الدمج مع البنات العاديات في نواحي الأنشطة التعليمية كان اتجاهاً إيجابياً في مجمله ، حيث

تراوحت نسبة الاستجابة بنعم بين ٥٦، ٥٥ % (الاتجاه نحو تناول الطعام مع البنات العاديات و ٣٣، ٨٣ % (الاتجاه نحو الغناء مع البنات العاديات) .

وفي المقابل نجد أن اتجاه البنات العاديات نحو الدمج في بعض الأنشطة التعليمية مع البنات المتخلفات عقلياً كان إيجابياً في خمسة نواحي ، حيث كانت نسبة الإجابة بنعم على كل منها كما يلي : ( اللعب والغناء بنسبة ٤٢ ، ٧٧ % لكل منها ، والرسم بنسبة ١٩ ، ٧٤ % ، وتلقي الدروس بنسبة ٥٢ ، ٦٤ % ، والرحلات بنسبة ٥٦ ، ٥٨ % ) ، بينما كان اتجاههن سلبياً في ناحيتين وهما تناول الطعام وتكوين صداقات مع البنات المتخلفات عقلياً ، حيث كانت الإجابة بـ لا على كليهما بنسبة ٢٩ ، ٦١ % .

ومن خلال تحليل مضمون الاستجابة بالقبول والرفض لدى كل منهن تبين لنا أن هناك أسباباً لقبول الدمج من قبل البنات المتخلفات عقلياً تركزت في : أن البنات العاديات حلوين ، وهن أصحابهن ، ومن سنهن ، وأنهن يحببنهن ، وأنهن سوف يستفدن من الدمج مع العاديات حيث يتعلمن منهن الرسم والغناء والألعاب المختلفة والكتابة ، وأنهن يتوسمن أن البنات العاديات سوف يساعدنهن في حل الحساب والإملاء والاستذكار لهن .

وبتحليل أسباب رفض الدمج لدى بعض البنات المتخلفات عقلياً فإن ذلك يرجع إلى كونهن لا يعرفن البنات العاديات ، وهن لسن أصحاب لهن ، وهن يقمن بضربهن ويضحكن عليهن ، وأنهن في مدرسة منفصلة ، ولأنهن تعودن على القيام بكافة الأنشطة مع أصحابهن في القسم الخاص فقط .

أما أسباب قبول الدمج من قبل البنات العاديات مع البنات المتخلفات عقلياً فهي تتركز فيما يلي : لكي لا نحسسنهن بالنقص ولا نجرح مشاعرهن ، لأنهن بشر مثلنا ونحن أخوة ، لأنني أحبهن وأحب أن أسعدهن وأعلمهن ، لأنهن ظريقات ولطيفات وطيبات ، لأنهن

أصدقائي ولعبهن مسلي ، لأنهن موهوبات في الرسم والغناء ، لكي أتعرف عليهن ، لأساعدهن وأنمي عقلهن وأشرح لهن وأعلمهن وأصحح لهن الأخطاء .

وفيما يتعلق بأسباب رفض البنات العاديات للدمج مع البنات المتخلفات عقلياً فكانت لما يلي : لأنني أخاف منهن ، لأنني ليس لي أصدقاء منهن ، لأنني لا أعرفهن ، لأنه لا يوجد فرصة للتواجد معهن ، لأن قدراتهن محدودة ، لأنهن لا يتكلمن معنا ، لأنني أفضل أصدقائي الطبيعيين ، لأنني أتكسف أمشي معهن ، لأنني باقرف منهن ، لأنني لا أعرف كيف أتفاهم معهن ، لأنهن غيبات ، لأن المدرسة لا تسمح لنا بذلك .

وهكذا يتضح لنا أن الاتجاه نحو الدمج بين الأطفال المتخلفين عقلياً والأطفال العاديين ، هو اتجاه مقبول لدى أغلب الأطفال سواء المتخلفين أو العاديين ، وإذا كان هناك قلة من الأطفال لا يرحبون بإجراء الدمج فإن مرجع ذلك هو الانفصال القائم بين مدارس الأطفال العاديين ومدارس الأطفال المتخلفين عقلياً ، ومن ثم فليس هناك فرصة للتعرف والمشاركة معاً ، بل هناك تعليمات لكل من الطرفين بعدم الحديث مع الطرف الآخر ، وبالتالي يتجنب كل منهما الآخر ، الأمر الذي أدى إلى تكوين مفهوم خاطئ لكل طرف عن الطرف الآخر .

ولعل العمل على تنفيذ سياسة الدمج التي بمقتضاها يكون للطفل المتخلف عقلياً مكانه بالمدرسة العادية على قدم المساواة مع الطفل العادي ، لعل ذلك الإجراء يساهم في أن يتعرف كل طرف على الآخر وفهمه حق الفهم ومشاركته دون رهبة ومساعدته إذا تطلب الأمر ذلك .

## • الإجراءات الضرورية لدمج الأطفال المعاقين بالمدارس العادية:

عند الأخذ بسياسة الدمج فإنه من الأهمية بمكان أن نبدأ مبكرًا في إدماج الأطفال المعاقين مع العاديين في المدارس العامة ، وكافة مجالات الحياة في المجتمع ، ولا ننتظر حتى يتم تعليمهم وتدريبهم منعزلين ، فقد تؤدي هذه العزلة إلى مزيد من السلوك سيئ التكيف . ( ٧ ) .

ولتدعيم سياسة الدمج فإنه يجب أن يقوم مدرسو التربية الخاصة بالمرور بصفة منتظمة على المدارس العادية كي يساعدوا مدرسي الفصول العادية ، وكذلك كي يقوموا بالتدريس للأطفال المعاقين ( ١٤ ) ، وعندما تحول جسامة الإصابة دون الدمج الكامل في الصفوف العادية ، فإنه يجب أن يكون للتلاميذ كلما أمكن ذلك مكانهم من الناحيتين الاجتماعية والتعليمية في قاعات الدراسة العادية ، وأن يحصلوا على قدر من التعليم المساعد والتعويضي خارج قاعات الدراسة فرادى أو في مجموعات ( ٨ ) .

هذا ويرى الخبراء المتخصصون في المجال أنه عند إجراء الدمج فإن هناك ضرورة لإتباع الإجراءات التالية :

- ١- إنه لمن الضروري أن يتم إدخال الطفل شديد ( أو متعدد ) الإعاقة ، الفصل الدراسي الذي يتناسب مع المستوى الذي تؤهله له إمكانياته .
- ٢- عندما يخطط لعملية الدمج ، فإنه من الضروري أن يتم إعداد معلمي الفصول والأقران والبيئة المدرسية عامة ، كي يتحقق أقصى تدعيم وإفادة ممكنة .
- ٣- العمل على تلافي أية أبنية أو إعاقات وسدود فيزيقية داخل المدرسة أو في الطريق المؤدي إليها .

- ٤- يجب أن توفر المدارس فرصاً عديدة بقدر الإمكان من أجل التفاعل الاجتماعي بين الأطفال المعاقين والأطفال غير المعاقين ، والعمل على تنمية الاتجاهات الإيجابية والقبول بينهم .
- ٥- هناك ضرورة لأن تظل برامج التعليم والتدريب المهني ، برامج فردية ، إلى جانب توفير مكان للتعليم الجماعي ، والمشاركة في الأنشطة التنظيمية والإبداعية بسيطة المحتوى ، مع العمل على تنمية المستويات المرجوة من المهارات الوظيفية .
- ٦- يجب العمل نحو إعداد وتدريب هيئة التدريس لزيادة كفاءتهم حتى يكون كل المدرسين الذين يتعاملون مع الأطفال المعاقين على بينة بحاجاتهم والطرق الأساسية التي بها يمكن إشباعها .
- ٧- يجب إطلاع المتخصصين الآخرين الذين يعملون في مجال التعليم مع ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الأطباء ، الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والفنيين .. الخ بوجهة النظر الخاصة بالدمج ، وأن يتم تدريبهم على مبادئ وممارسة نظم إعادة التأهيل .
- ٨- يجب العمل على تحسين الوسائل التكنولوجية المساعدة للأشخاص المعاقين ، لأن ذلك سوف يحسن من مستوى الاتصال بين الأشخاص المعاقين والآخرين ، ويؤدي إلى فهم متبادل بشكل جيد ، وبالتالي سوف يفيد ذلك في عملية دمج الأشخاص المعاقين داخل المجتمع ( ٢٠ ) .

### المسئولون عن سياسة الدمج :

إن تطبيق سياسة دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية ، لا يقع على عاتق المدرسة وحدها ولكن لابد من مشاركة الآباء والمتخصصين الآخرين ، بل والمجتمع عامة من أجل تحقيق ما نرجوه من نجاحات لهذه السياسة ، فالمسئولية مشتركة وعلى كل مسئول أن يتعرف على دوره حتى يتم العمل في تكامل نحو تحقيق الهدف المنشود .

ونين فيما يلي دور كل من المدرسة والآباء والمجتمع للعمل معاً في إطار سياسة الدمج :

### **أولاً : دور المدرسة في تحقيق سياسة الدمج :**

يمكن أن تسهم المدرسة بدور فعال في تحقيق سياسة الدمج من خلال محورين متكاملين ، المحور الأول : هو إعداد وتدريب المدرسين المهرة ، والمحور الثاني : هو إعداد التلاميذ المعاقين لمرحلة ما بعد المدرسة . وفيما يلي نتناول هذين المحورين بشيء من التفصيل :

#### **( أ ) إعداد وتدريب المدرسين المهرة :**

تمشياً مع مبدأ " المدرسة للجميع " فإنه يجب العمل على تدريب المعلمين العاديين على العمل مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ، وينبغي توجيه برامج التدريب بحيث تناسب الاتجاهات الموجودة في توفير التربية ، أي بالنظر إلى التربية المتكاملة والتأهيل في إطار المجتمع ( ٢ ) .

ولعل أهم ملامح هذا الإعداد والتدريب للمدرسين يتلخص فيما يلي :

١- لقد لوحظ بشكل عام أن تدريب المدرسين الأكفاء يعد أحد المفاتيح لنجاح البرنامج التعليمي الموجه للأشخاص شديدي ومتعددي الإعاقة ، وما زالت هناك أمور كثيرة لم تكتمل بعد وتحتاج إلى نقل الخبرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ( ٢٠ ) .

٢- من الضروري أن يأخذ المدرسين في اعتبارهم مفهوم " الحاجات التعليمية الخاصة أو النوعية " للأطفال والمراهقين من المعاقين الذين يتم دمجهم في المدارس العادية ، وأن يعمل المدرسون على تبيين الفروق الفردية بين التلاميذ ، ليس ببساطة كي نتقبل التباين بينهم ، ولكن نبتكر الطرق لصقلهم بعيداً عن عزلتهم ( ١٩ ) .

- ٣- ينبغي تشجيع برامج التدريب المفتوحة التي تعد المعلمين للتعامل مع الأطفال المصابين بأنواع مختلفة من الإعاقة ، كما ينبغي التشجيع على توفير إمكانية التخصص للمعلمين في مجال واحد أو أكثر من المجالات المحددة للإعاقة ( ٢ ) .
- ٤- يجب أن تتضمن البرامج التدريبية لمدرسي المعاقين تدريباً نفسياً بهدف تنمية اتجاهات صحيحة نحو الأشخاص المعاقين ، وتحقيق فهم أفضل للعجز والإعاقة بشكل عام ( ٢٠ ) .

### **(ب) إعداد التلاميذ المعاقين لمرحلة ما بعد المدرسة :**

إن مرحلة ترك المدرسة مرحلة حرجة في حياة الأسرة ككل ، فبعد عدة سنوات من غياب الطفل أو الشاب المعاق في المدرسة أثناء النهار تجد كثير من الأسر نفسها مضطرة للعناية به طوال الوقت ، حيث أنه بمقتضى القانون يترك الشخص المعاق المدرسة في سن يتراوح بين ١٦ إلى ٢١ سنة ، وفقاً للقوانين المنظمة لذلك في البلدان المختلفة ، وإن كان معظم المعاقين ينهون دراستهم تماماً عندما يبلغون حوالي ١٢ عاماً ( ٥ ) .

والحقيقة أن هناك قصوراً شديداً في كثير من المدارس ، سواء الخاصة أو العامة ، في الاهتمام بالمعوقين ، وإعدادهم لمواجهة متطلبات الحياة وصعوباتها ، فهي لا توفر المناخ للطلبة لمناقشة إعاقته وآثارها في حياتهم المقبلة ، كما أنها لا تتيح لهم الفرصة كي يتكلموا عن مخاوفهم ، وعن قلقهم بالنسبة للمستقبل ، ومدى قدرتهم على العثور على عمل والاحتفاظ به ، ومدى إمكانياتهم لإقامة حياة عائلية مستقرة في استقلال عن الآخرين ( ٥ ) .

وحتى تقوم المدارس بدورها المأمول في إعداد المعاقين لأن يحيا قدر استطاعتهم حياة متكاملة مستقلة في مجتمع الكبار فإنها يجب أن تسعى إلى تحقيق الإجراءات التالية :



### ١ - اعداد التلاميذ المعاقين للتوافق مع المجتمع :

من الضرورة أن تهئ المدرسة الفرصة للتلاميذ المعاقين كي يتعلموا كيف يواجهون المشكلات في ذلك المجتمع ، فبالإضافة إلى تعلم المهارات الدراسية مثل القراءة والكتابة ، فإنه من الضروري أيضاً أن يتعلموا السلوك الاجتماعي الطبيعي والقواعد العامة للتعامل الاجتماعي في المجتمع ، وأن يعرفوا كيف يتصلون بالآخرين ، وكيف يكونون قادرين على التحرك في البيئة المحيطة بهم ، وكيف يطهون طعامهم ، وكيف يستعملون وسائل النقل وغير ذلك ( ٨ ) .

### ٢ - اعداد التلاميذ المعاقين للتعايش مع العجز :

يجب العمل على تعليم الأطفال المعاقين كيف يستطيعون التعايش مع العجز ، وبذلك يمكن منعه إن استطعنا من أن يشكل إعاقة ، ولكي يمكن مساعدة الأطفال المصابين بإعاقات خطيرة على استخدام الإمكانيات الاحتمالية للنمو الكامنة فيهم ، فمن الضروري عدم التركيز كثيراً على نواحي العجز ، بل يجب التركيز بالأحرى على كيفية تعلم المهارات اللازمة ( ٨ ) .

### ٣ - اعداد التلاميذ المعاقين للعمل :

وذلك من خلال التعليم والتدريب المهني ، ويجب أن يوضع في الاعتبار الصعوبات الخاصة بنواحي العجز ، بحيث يتم التدريب على المهن البسيطة والنمطية - كما يجب أن يصمم البرنامج التدريبي بحيث يبدأ بالإمكانات البسيطة لدى الفرد ، ثم يتقدم إلى أقصى الإمكانيات لدى الشخص المعاق ، ويجب على أي حال - أن تتلاءم البرامج المتاحة مع الاحتياجات الصناعية والزراعية والاقتصادية ( ٢٠ ) .

### ٤ - تشجيع المشاركة بين الآباء والمهنيين :

إن المشاركة هي المبدأ الأساسي الذي تستند عليه تنمية علاقات العمل بين المهنيين ووالدي الطفل المعوق ، وتتخذ المشاركة أشكالاً متعددة ، إلا أنها تركز جميعها على إقرار

أساسي وهو أن كلاً من الطرفين له مجالات في المعرفة والدراية يمكنه أن يساهم بها في مهمة التعاون لمصلحة الطفل ، ومن ثم يجب العمل على تشجيع الوالدين والمهنيين على تنمية علاقات عمل طيبة بينهم ، وذلك لمصلحة الطفل المعاق ، حيث يتم تبادل المعارف والمهارات والخبرات لتلبية حاجات الطفل الخاصة . ولاشك أن هذا التعاون بين الوالدين والمهنيين سوف يساعد على تعلم الطفل المعاق وتقدمه بصورة أفضل مما لو عمل كل من الطرفين على انفراد ( ٥ ) .

### ثانياً : دور الآباء في تحقيق سياسة الدمج :

لقد لوحظ أن الآباء يلعبون دوراً لا غنى عنه في المساعدة من أجل دمج الأطفال المعاقين داخل المجتمع ، ويمكن أن يدرّبوا ليس فقط كي يجيدوا التعامل مع مشكلات الحياة اليومية التي تظهر مع الإعاقات الخطيرة ولكن لكي يصبحوا مدرّسين أكفاء لأطفالهم كذلك . ولهذا الغرض لا بد أن يشمل التدريب كل أفراد الأسرة وليس فقط الأمهات ( ٢٠ ) .

وإلى جانب تدريب الآباء على القيام بدورهم فإنه يجب تدعيمهم من خلال توفير أكبر قدر من الخدمات الاجتماعية لهم ، بما فيها توفير الأخصائيين الاجتماعيين والموظفين الأكفاء الذين سوف تشجع نصائحهم وتوجيهاتهم الآباء والمعاقين الصغار كي يستفيدوا من إعادة التأهيل والعملية التعليمية ( ٢٠ ) ، ذلك أن آباء الأطفال المعاقين هم في حاجة ماسة إلى المعلومات والتوجيهات الخاصة بكيفية تعاملهم مع أطفالهم المعاقين ، ولذا فهم في حاجة إلى دورات تعليمية يأخذون خلالها المعلومات والنصائح في كيفية مساعدة الطفل المعاق ( ١٤ ) .

ويمكن تحديد أهم ملامح دور الآباء في تحقيق سياسة الدمج في النقاط الآتية :

### ( أ ) تقبل الآباء لأطفالهم المعاقين :

يجب على الوالدين أن يتقبلا طفلهما المعاق ، لأن ذلك سوف يكون له أثره الإيجابي في مفهومه عن ذاته واستشعاره بقيمته ومكانته داخل الأسرة ، وبأنه طفل مرغوب فيه ، وذلك لاشك سوف يساعد على اندماجه داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع عامة ، ومن ثم سيسعى نحو بذل قصارى جهده لاكتساب المهارات اللازمة ، والسلوك التكيفي المطلوب تعليمه إياه عند إجراء أي محاولة لتعليمه وتدريبه ( ٦ ) .

### ( ب ) أن يقوم الآباء بدور المعلم لأطفالهم المعاقين :

إن آباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يمكن أن يقوموا بدور أساسي في تعليم أبنائهم المعاقين لو سمح لهم بذلك وسهل لهم الإجراءات ، إذ الملاحظ أنه بالرغم من أهمية مشاركة الآباء إلا أنها مازالت في نطاق ضيق وليست في شكلها المثالي المطلوب ، وربما كان ذلك مرجعه في أغلب الحالات أنه ليس هناك دور محدد لمشاركة الآباء وإسهامهم ( ٢١ ) .

### ( ج ) أهمية التوافق الأسري للأطفال المعاقين :

لقد تبين من الدراسات أن البيئة المنزلية الجيدة والتوافق الأسري الذي يسود بين جميع أفراد الأسرة ، وخاصة الوالدين يزيد من كفاءة الأطفال المتخلفين عقلياً ( ١٥ ) ، كذلك اتضح أيضاً أهمية الأسرة ككيان اجتماعي وكمؤسسة تربية لا غنى عنها من أجل النمو النفسي السليم ، حيث وجد أن مفهوم الذات لدى الأطفال المصابين بالتخلف العقلي المقيمين مع أسرهم كان أكثر إيجابية بشكل دال بالمقارنة بأقرانهم الذين يتواجدون داخل مؤسسات خاصة ( ٢٢ ) كذلك وجد أن تبني بعض الأسر لأطفال متخلفين عقلياً قد ساعد على توافقهم الاجتماعي ( ١٣ ) .

### ثالثاً : دور المجتمع في تحقيق سياسة الدمج :

إن ترك الأشخاص المعاقين للمدرسة كان من المفروض أن يتبعه إسهامهم ومشاركتهم في حياة مجتمعهم ، تماماً كما يفعل أي شخص آخر بلغ سن الرشد ، حيث العمل وترك منزل الأسرة للزواج ، غير أن هناك من المعوقات داخل المجتمع ما يحول دون أن يحقق غالبيتهم ذلك ، ومن ثم فهم جلوس في البيت ، وهذا موقف لا يطيقه الأشخاص المعاقون ، وكثير منهم يتساءل لماذا لا يذهبون إلى المدرسة كما كانوا يفعلون من قبل ، ولما تغير نظام الحياة والوتيرة التي تعودوا عليها بهذا العنف ، ولماذا عليهم أن يلازموا المنزل ليلاً ونهاراً ، ويعيشوا في عزلة دائمة ، وقد تؤدي الحياة الجديدة إلى السأم والإحباط وإلى سيادة جو من التوتر في المنزل ( ٥ ) .

إن المسؤولية الملقاة على الأسرة أكبر من طاقتها المحدودة ، ولذا فإن الأمل أن يساعد المجتمع بكافة مؤسساته في تشجيع دمج الأطفال المعاقين في كافة نواحي الحياة ، ولاشك أن هذا الدمج سوف يكون له أثره في تقبل الأسرة لطفلها المعاق ، حيث تشعر الأسرة بأن لطفلها المعاق مكاناً بين الأطفال العاديين ، وله ما لهم من حقوق وبذا تطمئن الأسرة على مستقبل ابنها في المجتمع ( ٦ ) . وقد وجد أن استقرار الأسرة واطمئنان الآباء على مستقبل طفلهم المعاق عقلياً ذو علاقة إيجابية بتحصيل القراءة والتحصيل العام لديه ( ١٧ ) .

ولكي نيسر المسؤوليات الملقاة على عاتق الأسرة التي بها طفل معاق ، فإن المهمتين بسياسة الدمج يهيون بالمجتمع أن يسهم بدور فعال من أجل العمل نحو تشجيع دمج الأطفال المعاقين وشديدي الإعاقة في مجالات الحياة المختلفة وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الإجراءات التالية :

( أ ) ينبغي أن يوفر المجتمع الخدمات التعليمية والنفسية الملائمة للأسر التي بها أطفال معاقون ، وأن يعمل على تحسين الخدمات الإرشادية والتعليمية للآباء ، وأن يكون هناك تعاون تام بين الآباء والمدرسين لكي يساعد الطفل على إنماء طاقاته الكامنة .

( ب ) على المجتمع أن يضع في خطته دمج الأطفال المعاقين داخل المجتمع ، وأن ينفذ البرامج الموضوعية من أجل تحقيق ذلك كي نخفف من عزلتهم وأن ييسر المجتمع لهم المشاركة الكاملة في كل جوانب الحياة .

( ج ) من الاعتبارات الهامة أنه يجب العمل على دمج الأطفال شديدي ومتعددي الإعاقة في أنشطة المجتمع وقت الفراغ فهذه الأنشطة يمكن أن تكون بمثابة السبيل نحو حياة عادية لهؤلاء الأشخاص ، هذا إلى جانب تشجيع الأنشطة التي يشترك فيها الأشخاص المعاقون مع العاديين ( ٢٠ ) .

( د ) يجب أن يشجع المجتمع قيام المنظمات التطوعية التي تهدف نحو مساعدة الآباء والأمهات في كيفية التعامل مع أبنائهم المعاقين ، وكذا توفير وتنظيم دورات التدريب المهني للمعاقين لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع ( ٥ ) .

( هـ ) ينبغي أن تعمل الدولة على توفير أقصى عدد من الوظائف للأشخاص المعاقين وتشجيع ذلك ، وفي بعض الحالات فإنه من الضروري توفير فرص عمل مخصصة للمعاقين لتيسير توظيفهم كالمصانع الآمنة أو المجهزة للأشخاص المعاقين ( ٢٠ ) . ذلك أن المعاقين هم في حاجة إلى عون خاص ، وهم يتوقعون أن يلعب الآخرون في المجتمع دوراً فعالاً كي يشركوهم في العملية الإنتاجية ، فإذا ما فعلوا ذلك فهم يتيحون لهم البداية لحياة لها معنى عميق ( ١٨ ) .

( و ) يكون لزاماً على الدولة أن تعمل على تبادل المعلومات والخبرات التعليمية بين الدول المختلفة التي تأخذ بسياسة الدمج ، والتعرف على الأبحاث والمناهج الدراسية ، ومثل هذه المعلومات تعد منابع رئيسية مشتركة ، يجب أن تعمل الدولة بكل قوة على المساهمة فيها ( ٢١ ) .

( ز ) يجب أن يتم تدريب أشخاص من المجتمع الذين يستطيعون فيما بعد مساعدة الأشخاص المعاقين ، وكذا أسرهم في منازلهم ، هؤلاء الأشخاص هم المشرفون المحليون ( المتطوعون ) من أفراد المجتمع ، بما يعرف بمفهوم " التأهيل الأساسي المجتمعي " ، وثمة تجربة أجريت في هذا المقام في جونا **Guyana** حيث تم عمل برنامج تدريبي لمدة ١٥ شهراً حاضر فيه مدرسون للإعاقات المختلفة ( سمعية - بصرية - عقلية ) وأطباء ، وآباء لأطفال معاقين ، ومدرسون في تعليم الكبار ، لمجموعتين من المشاركين ، الأولى اشتملت على ٢٧ مشرفاً محلياً من المتطوعين ، والثانية ضمت ٢٦ مدرساً بمدرسة التمريض وأجريت الدراسة على ٥٣ طفلاً معاقاً بإعاقات مختلفة ، واتضح من النتائج زيادة التكيف السلوكي والمهارات السلوكية لدى الأطفال المعاقين ، وقد اتضح ذلك بشكل دال لدى عينة الأطفال التي يشرف عليها المتطوعون عن تلك التي يشرف عليها مدرسو التمريض ، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الأطفال المعاقين بدنياً هم أكثر المعاقين استفادة من البرنامج الذي اتضح أثره في سلوكياتهم الإيجابية ، وتلي ذلك استفادة الأطفال المعاقين عقلياً من البرنامج بشكل متوسط ، بينما وجد أن الأطفال الذين لديهم مشكلات في النطق والسمع هم في حاجة إلى مساعدة أكبر من تلك التي أتاحت لهم خلال البرنامج من أجل تحقيق التقدم المطلوب . ومما يؤكد النتائج الإيجابية لهذا البرنامج أن الغالبية العظمى من أمهات الأطفال المعاقين قد لاحظوا تحسناً في سلوك أطفالهم ، حيث أصبحوا سعداء ، أكثر استقلالية ، أكثر حركة ، أكثر دافعية ، جيدو السلوك ، وقادرون على الاتصال بالآخرين بشكل جيد .

وإلى جانب ذلك فإن هناك تغيرات قد لاحظها المشرفون المحليون من المتطوعين داخل أنفسهم كنتيجة للبرنامج ، حيث أنهم يشعرون بسعادة وثقة بالنفس ، أكثر من ذي قبل ، وأن اهتمامهم بالطفل المعاق وكيفية التعامل معه أصبح شاغلهم الأعظم .

كذلك كان لتنفيذ هذا البرنامج أثر هام في تعديل اتجاه أمهات الأطفال المعاقين تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه ، فقبل البرنامج كانت أغلب الأمهات يرين أنه ليست هناك طريقة معينة يستطيع المجتمع أن يساعدهم بها ، وفي نهاية البرنامج أوضحت نصف الأمهات أن الناس الآخرين يساعدونهم ويدعمونهم وأن مشاعر الاكتئاب والأسف تغيرت إلى الأمل والتفاؤل والثقة ( ١٦ ) .

### تحفظات على سياسة الدمج :

أبدى الخبراء بعض التحفظات على سياسة الدمج الكامل للأطفال شديدي ومتعددي الإعاقة ، ذات طبيعة فلسفية وتكنيكية ، ومن هذه التحفظات ما يلي :

١- أن عملية الدمج ليست على نمط واحد من حيث التنفيذ ، فمفهوم الدمج وإنجازه يجب أن يكون ملائماً للظروف التعليمية - الاجتماعية وكذلك للثقافة العامة للمجتمع ( ١٩ ) ، لذا فإن كثيراً من الدول في حاجة إلى معلومات في نواح مختلفة عند تطبيق سياسة الدمج في أنظمتها التعليمية ، ويجب أن تعمل كل دولة على أن تكيف هذه المعلومات وفقاً لظروفها وإمكانياتها ( ٢١ ) .

٢- من الواضح أن إجراء الدمج سيسمح بظهور الفروق الفردية - باختلاف أنواعها - وهي لا تتركز فقط على الطفل المعاق ، ومن ثم يجب أن تؤخذ في الاعتبار حاجات كل طفل ، فالدمج لا يعتبر كشيء يجب تطبيقه كأنه لافتة أو مذهب يلتزم به حرفياً ، ولكنه يجب إنجازه بطرق مختلفة وفي أماكن مختلفة وفقاً للظروف المحيطة ( ١٩ ) .

٣- إن الأطفال شديدي الإعاقة هم في حاجة قبل أن يتم دمجهم في المدارس العادية إلى فترة إعداد وتأهيل يتعلمون خلالها كثيرًا من المهارات والمعلومات التي تفيدهم في أن يتفاعلوا ويتعلموا من نفس المنهاج التعليمي كأقرانهم العاديين ( ٢٠ ) .

٤- يعتقد المعلمون في بلدان عديدة أن من الممكن دمج التلاميذ المعاقين بدنيًا في الصفوف العادية على نحو فعال ، بينما يرون أن ثمة مشكلات سوف تنشأ من جراء دمج الأطفال الذين لديهم صعوبات شديدة في التعلم ، أولئك المصابون بعجز ، يؤثر على أساليب الاتصال في قاعة الدراسة ( ضعف السمع والبصر ، والصم والبكم ) وتتوقف قدرة المعلمين على مواجهة مطالب الدمج ، على قدرتهم على توسيع المنهج الدراسي وتعديل أساليبهم في التدريس ، والاستقلال المهني والعمل كفريق ( ٣ ) .

٥- لقد وجد أن الظروف الجسمية والحسية المختلفة التي يعاني منها ذوو الإعاقات الشديدة تتطلب تدخل المدرسين المتخصصين كي يتعاملوا معها بكفاءة ( ٢٠ ) .

وعموماً فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أن دمج الأطفال المعاقين داخل النظام التعليمي العادي قد وصل إلى مراحل مختلفة في عدد من الدول الأوروبية بعضها أحرز تقدماً جيداً والبعض الآخر تقدماً طفيفاً ( ١٩ ) .



## خاتمة :

يتضح لنا مما سبق أن هناك اتجاهاً عالمياً يهدف إلى دمج الأطفال المعاقين في المدرسة العادية وفي الحياة عامة ، حيث يؤكد المهتمون بسياسة الدمج على حق الأشخاص شديدي ومتعددي الإعاقة في الحياة ، والتعلم ، والعمل والاستمتاع بوقت الفراغ في بيئة تتضمن أقل قدر من القيود كلما أمكن ، وتزيد من حريتهم ، وتعلي من كرامتهم الشخصية ، وفي نفس الوقت يجب أن تتيح بيئاتهم التدعيم الضروري لتحقيق أقصى نمو شخصي ، والاتصال بالآخرين ، والتعبير عن الذات وإقامة العلاقات الشخصية في العمل وخارجه ( ٢٠ ) .

والأمل معقود في أن تستفيد البلدان النامية من الأخطاء التي وقعت فيها البلدان المسماة بالمتقدمة حين أنشأت مؤسسات ومدارس منفصلة للأطفال المصابين بإعاقات خطيرة ، ذلك النهج الذي تكافح كثير من البلدان في الوقت الحاضر للتخلص منه ، كما أن تجنب إقامة مدارس منفصلة باهظة التكاليف من أجل المصابين بإعاقات خطيرة ، يؤدي إلى توفير مصروفات لا لزوم لها ، والأهم من ذلك أن الممارسات التربوية المستمدة من إتباع هذا النهج قد أسفرت في أغلب الأحوال عن آثار جانبية تتمثل في اغتراب التلاميذ المعاقين وعزلتهم عن المجتمع بدلاً من إعدادهم لحياة تتسم بالاندماج والتكامل ، ولهذا فإن هذا النهج لا يستحق أن يكون مثلاً يحتذى ( ٨ ) .

## - المراجع :

- ١- اليونسكو : استعراض الحالة الراهنة للتربية الخاصة ، ١٩٨٨ .
- ٢- اليونسكو : المشاورة التي نظمتها اليونسكو بشأن التربية الخاصة ، ١٩٨٨ .
- ٣- اليونسكو : تقديم المعونة للتلاميذ المعاقين في المدارس العادية . استراتيجيات لتدريب المعلمين ، ١٩٨٥ .
- ٤- بيريان جون أوتول : دليل لخدمات التأهيل في المجتمعات المحلية . سلسلة إرشادات في التربية الخاصة ، رقم ( ٨ ) اليونسكو ، ١٩٩١ .
- ٥- بيتر ميتلر ، هيلي ميتلر ، وهيلين ماك كوناكي : العمل معاً ، خطوط توجيهية للمشاركة بين المهنيين ووالدي الأطفال والشباب المعوقين . سلسلة إرشادات في التربية الخاصة ، رقم ( ٢ ) اليونسكو ، ١٩٨٦ .
- ٦- عادل كمال خضر : دراسة مقارنة لمفهوم الذات لدى الأطفال المصابين بالتخلف العقلي والأطفال العاديين قبل وبعد دمجهم معاً في بعض الأنشطة المدرسية . في مجلة علم النفس ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، العدد ( ٢٣ ) ، ١٩٩٢ ، ص ٨٦ - ٩٥ .
- ٧- عادل كمال خضر ، مائسة أنور المفتي : إدماج الأطفال المصابين بالتخلف العقلي مع الأطفال الأسوياء في بعض الأنشطة المدرسية وأثره على مستوى ذكائهم وسلوكهم التكيفي . في دراسات نفسية ، القاهرة : رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية ( رانم ) ، يوليو ١٩٩٢ ، ك ٢ ، ج ٣ ، ص ٣٧١ - ٣٩٠ .
- ٨- هينغ راي و ميريام دوناث سكيورتن : الأطفال المصابون بشلل دماغي شديد . سلسلة إرشادات في التربية الخاصة ، رقم ( ٧ ) اليونسكو ، ١٩٨٩ .

- 9- Beckman , P. & Koki , F. : Interaction of Preschoolers with and without Handicaps in integrated and segregated setting : A longitudinal study, Mental Retardation, 1987, 25 ( 1 ), 5 - 11.
- 10- Blackbourn, J. M. : Varying Preschool arrangements and Self -Concepts of Educable Mentally Retarded Children in Grade 1. Perceptual & Motor Skills, 1988 ,V. 66 , N. 3 , PP. 1013 - 1014 .
- 11- Cheung, M. : The Impact of the play Environment on the Social Integration of Mentally Retarded and non - disabled Child. Dissertation Abstracts International, 1990 ,V. 50 , N. 11, P. 5376 – B .
- 12- Devoney, C., Guralnick, M. & Rubin, H. : Integrating handicapped and non handicapped Preschool Children : Effects on Social Play , Childhood Education , 1974 , V. 50 , N. 6 , PP. 360 - 364 .
- 13- Glidden, L. M. & Pursley , J. T. : Longitudinal compareisons of families who have adopted children with Mental retardation. Special issue : Research on Families, American Journal on Mental Retardation , 1989 , V. 94 , N. 3 ,PP. 272 - 277 .
- 14- Kristensen, K. : Guidelines for the establishment of Educational assessment and resource centers in educational assessment and early intervention for handicapped Children in developing Countries . UNESCO - UNICEF , Co-operative Programme , Paris , 1987.

- 15- Nihira, K., Meuers, C. and Mink, L. : Home environment , Family adjustment, and the development of Mentally Retarded Children, Applied Research In Mental Retardation, 1980, 1 ( 1 - 2 ) 5 - 24 .
- 16- O' tool , B. : “ Step by Step “ A Community based rehabilitation project with disabled children in Guyana, Unit for Co-operation with UNISEF and WFP, Paris , February , 1990 .
- 17- Tallon, M. S. :An Investigation of the Relationship Between Selected characteristics of families of Educable Mentally Retarded Children and Long Term Academic Success and Social Adjustment of These Children. Dissertation Abstracts International , 1985 ,V. 46 , N. 3 , P. 627 - A .
- 18- UNESCO : Educational opportunities for Adult Disabled Persons , 1989 .
- 19- UNESCO : European regional education workshop on the Implications of the educational integration of Disabled Children and adolescents into the Normal Structures of general education for Teacher training . Final Report, 1986.
- 20- UNESCO : Meeting of experts on integration of Severely and multiply handicapped persons into general and vocational education . Final Report , 1981.
- 21- UNESCO : Review of the Present Situation of Special Education . 1988 .
- 22- Wynn, L. : An Investigation of the Self - Concepts of Educable Mentally Retarded in Institutio-

nal and National Home Settings. Dissertation  
Abstracts International , 1975 , V. 35 , N. 11,  
P. 7162 - A .